واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه

د/ بلقلة براهيم *

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

جامعة الشلف- الجزائر

Abstract:

the Arab countries give much interest to the issue of food sufficiency with the growing size of the food gap also in cash. Gong in the live with this interest, we notice that, with the beginning of the new millennium, most Arab states have launched a set of arearions policies, strategies in the field of agriculture in order to reduce the issue of food gap, to reach an appropriate level of economy self sufficiency, the provision of healthy food away from danger of import from abroad, unfortunately the food gap is still high in these countries, through the depth of gap between the demand of for food and supply, for this reason, the aim of this research is to highlight the issue of Arab food self-sufficiency and it's level analyses mechanisms, that reduce the food gap and able to achieve considerable proportion of food self-sufficiency in the Arab countries.

Key words: Food security , The Food gap, Food exposure rate, Food self-sufficiency, the Arab world.

مقدمة:

لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في الدول العربية بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي، ففي ظل الملامح والمستجدات الاقتصادية التي بدأت تظهر على الساحة العالمية، خاصة مع ازدياد النزعة نحو التكتلات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية، ولعل من أبرزها

* أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل: belkellabrahim@gmail.com

الأزمتين العالميتين الأخيرتين في الغذاء والطاقة، كان لذلك أثر واضح في الدول العربية من حيث تأثيراتها في مسيرة التنمية الزراعية فيها وفي الأمن الغذائي العربي والذي يعتبر من التحديات الرئيسية في لها. وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي. مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى استطاعت الدول العربية أن تحقق أمنها الغذائي؟ وفيما تتمثل أهم السياسات والبرامج التي يمكن للدول العربية تبنيها من أجل تقليص فجوة الغذاء والرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

-ما مدى مساهمة الزراعة لعربية في تحقيق الأمن الغذائي ؟

-ما مدى مساهمة التجارة الخارجية الغذائية (الصادرات، الواردات) في تحسين أوضاع الأمن الغذائي؟

-ما مدى إمكانية تعرض الدول العربية إلى مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟

-ما هي شروط تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

الفرضيات :

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

-لا تزال الزراعة العربية عاجزة عن تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة.

-لا تساهم التجارة الخارجية الغذائية في تحسين أوضاع الأمن الغذائية بسبب محدودية الصادرات الغذائية وارتفاع الواردات منها؟

-هناك جملة من مخاطر انعدام الأمن الغذائي يمكن أن تتعرض لها الدول العربية ومنها ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، الجفاف، انخفاض الموارد المالية وغيرها.

-لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية لا بد من إتباع سياسات زراعية ناجعة تقوم على الاهتمام بالبحوث الزراعية.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1-إبراز البعد الاستراتجي لتحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

2-محاولة تقييم أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية،

3- الوقوع على أهم شروط ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كون أن مشكلة الأمن الغذائي العربي من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه الوطن العربي، بحيث أن الدول العربية تستورد كمية كبيرة من احتياجاتها الغذائية الأساسية، كما يستمد هذا البحث أهميته من كون أن مشكلة الأمن الغذائي تدخل ضمن الدراسات الإستراتجية المتوجهة لتحقيق الأمن الاقتصادي والقومي الشامل.

محاور البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وتحليل متضمنات الأمن الغذائي العربي من خلال الإحصائيات والبيانات المتاحة قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

أولا: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

ثانيا: تطور وضع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2000-2014

ثالثا: سياسات تعزيز الأمن الغذائي العربي.

أولا: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به:

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته المدخل الرئيسي للتعمق في أبعاده المختلفة وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لتحقيقه، وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به:

1-الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه "قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا"[1] ، وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي، كما تتطلع إليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي. أما الاكتفاء الذاتي الكامل للغذاء منذ القدم كان من ضروريات المجتمعات أما حاليا فيصعب تحقيقه، ولتبني خطة للاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي:

-محدودية الموارد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فظلا عن الظروف المناخية.

-الانفتاح التجاري العالمي خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتمد على المنافسة والتبادل التجاري بين الدول وخاصة تطبيق قانون النسبية.

-التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية .

- ارتفاع مستويات المعيشة وما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء.

تقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:[2] **درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك)*100**

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100 % نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

2-الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع إلى الاستيراد. ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي للغذاء. [3] فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها"، ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:[4]

أ- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.

ب- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، لتقليص حجم الفجوة الغذائية.

3-الأمن الغذائي:

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات[5]، حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

ولقد جاء في تعريف **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** (AOAD) للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من

المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"

لقد جاء في تعريف **منظمة الأغذية والزراعة**(FAO)بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[6] .

عرف **البنك الدولي** الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم ، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات و حتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"[7].

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن الغذائي إذ يمكن تعريفه بأنه يتمثل في توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل الأفراد اعتمادا على النشاط المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر ، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية " مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أبعاد هي:

- إتاحة المعروض من المواد الغذائية (توافر الأغذية)، حيث يؤدي توافر الأغذية دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي.
- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لآخر.
- إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع دخولهم.
- سلامة الغذاء وجودته وفق المواصفات المعتمدة بالإضافة إلى نشر الوعي الغذائي لجميع مستهلكي الغذاء.

إن الأبعاد السابقة يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات، وقد تضمن التقرير الخاص بحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 2014 مجموعة أوسع من المؤشرات التي تحيط بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فضلاً عن العوامل المحدِّدة له ونتائجه، وتسمح مجموعة المؤشرات هذه الخاصة بكل بلد من البلدان، بتكوين صورة مفصلة أكثر لحالة الأمن الغذائي فيها، لكي يسترشد بها صانعو السياسات عند

تصميم تدابير موجّهة وفعالة خاصة بالسياسات وتنفيذها بما يساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الجدول (01): أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة/ القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء/ نصيب إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنيات/ متوسط الإمدادات من البروتينات/ متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية.
القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى الغذاء	نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات/ كثافة الطرقات/ كثافة السكك الحديدية.
	المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.
الاستخدام	الوصول إلى مصادر محسنة للمياه/ الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.
	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال/ التقزم. النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن/ النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص في الوزن/ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل/ معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر/ معدل انتشار نقص فيتامين A/ معدل انتشار النقص في اليود.
الاستقرار	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب/ النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري/ قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.
	الاستقرار السياسي و غياب العنف أو الإرهاب/ تقلب الأسعار المحلية للأغذية/ اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد/ اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد.
	معدل انتشار نقص التغذية/ نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء/ عمق العجز الغذائي/ معدل انتشار عدم كفاية الغذاء.

المصدر: منظمة الزراعة و الأغذية التابعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة،2014، ص:16 http://www.fao.org.

4-أمان الغذاء:

لعل من أبرز المواضيع المتطرقة في مجال الغذاء في الألفية الثالثة، هو ارتفاع الأسعار ومخاطر استخدام الكيماويات، وما يترتب عليها من مخاطر صحية وبيئية، ومن ثم الحد من استعمالها وأصبح التفكير في الزراعة العضوية بدل الزراعة الحديثة، وفي هذا الصدد فقد عرفت

منظمة الصحة العالمية آمان الغذاء على أنه " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج، التصنيع، تخزين، توزيع، وإعداد الأغذية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمن، موثوقا، صحيا، وملائما للاستهلاك الإنساني". ومن هنا فإن آمان الغذاء غير متوقف في الزراعة فقط بل يتحداه إلى مراحل أخرى حتى نصل إلى الاستهلاك[8]

لعل من أبرز الأمور التي زادت من الاهتمام والتعمق في دراسة أمان الغذاء ما يعيشه العالم من أمراض وأوبئة تظهر من حين لآخر لعل أبرزها مرض جنون البقر الذي انتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في بريطانيا، وكذلك ظهور مرض أنفلونزا الطيور والخنازير في مطلع القرن الحالي، ومخاطر الأغذية المعدة وراثيا أدت بالدول إلى إعادة النظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة والعودة من جديد إلى كل غذاء طبيعي قدر الإمكان.

ثانيا: تطور وضع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2000-2014

سنقوم في هذا العنصر باستعراض أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال معرفة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تطور مستويات إنتاج الغذاء، ثم تحليل وضع الميزان التجاري الفلاحي، بالإضافة إلى استعراض معدلات الاكتفاء الذاتي ومستويات الفجوة الغذائية.

1-تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد عرفت الأراضي الزراعية في الوطن العربي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014، حيث ارتفعت المساحة الزراعية الإجمالية من حوالي 65.43 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 78.31 مليون هكتار سنة 2014،كما ارتفعت المساحة المسقية من 9.5مليون هكتار سنة 2000 إلى أكثر من15.047 مليون هكتار سنة 2014.

الشكل 1: تطور المساحة الزراعية الكلية والمسقية في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2014

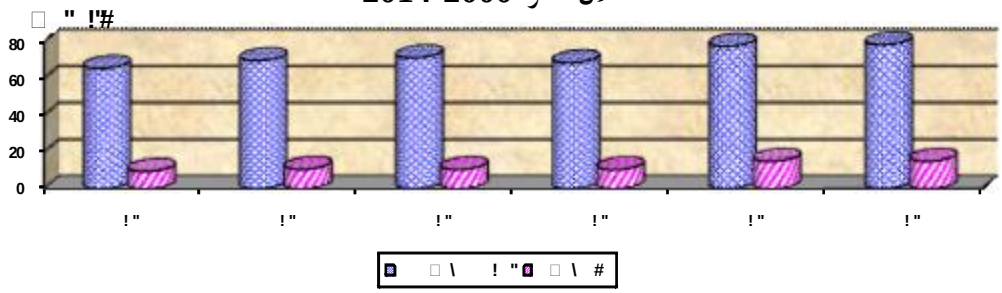

المصدر: صندوق النقد العربي أعداد مختلفة 2006-2015.

وتعود الزيادات المحسوسة في المساحات الزراعية المستغلة، والمساحات المسقية نتيجة التوجه الجديد لسياسات التنمية الريفية والفلاحية خلال هذه الفترة، هذا ما كان له الأثر البالغ في زيادة الناتج الزراعي والذي انتقل من 55941 مليون دولار لسنة 2000 ليصل إلى حوالي146553مليون دولار سنة 2014 أي بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ6.63**%** للفترة 2000-2014. ورغم هذا التطور المحسوس في حجم الناتج الزراعي إلا أن مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، إذ تراوحت ما بين 7.8**%** و4.9**%**وهي مساهمة ضعيفة ، كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي رغم زيادة القيمة المضافة للناتج الفلاحي تعود إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع المحروقات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفعا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقل من 207 دولار سنة 2000 إلى حوالي 399 دولار سنة 2014 محققا بذلك متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 4.47**%** لمتوسط الفترة 2000-2014، إلا أن هذه الحصة تبقى ضعيفة حيث أنها لا تزال بعيدة عن تغطي كافة الاحتياجات الغذائية للفرد الجزائري.

الجدول2: تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	**2000**	**2004**	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	55941	65571	103385	126864	130144	146553
مساهمة الناتج الفلاحي في PIB (**%**)	7.8	7.5	5.4	6.1	4.9	5.3
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار)	207	216	319	371	369	399

المصدر: صندوق النقد العربي أعداد مختلفة 2006-2015.

2-إنتاج السلع لغذائية في الوطن العربي:

يهدف تحقيق الأمن الغذائي كما هو معروف من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ضمان حصول جميع الناس على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لكي يتمكنوا من أن يحيو حياة سليمة[9]، وفي هذا الإطار فإن قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي توفر

كميات مقدرة من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك في الوطن العربي، وتتفاوت نسبة الإتاحة على مستوى الوطن العربي من هذه السلع، كما تتفاوت من دولة إلى أخرى.

أ-إنتاج السلع الغذائية النباتية:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا النوع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية لعل أهمها الحبوب بكافة أنواعها، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، وتعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية في الوطن العربي إذ يمثل حجم المتاح للاستهلاك منها نحو **42%** من إجمالي المتاح الاستهلاك من كافة السلع الغذائية، كما تشغل الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب حوالي **60.8%** من المساحة المزروعة في الوطن العربي خلال العام 2014[10]، وقد تبين أن إنتاج هذه المجموعة قد زاد بما نسبته 42.89% سنة 2014 مقارنة بسنة 2000. إلا إنتاج هذا النوع من المحاصيل يتميز بتذبذب وعدم الاستقرار في مستوى إنتاجه ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عوامل مناخية وبيئية، وذلك لعدم قدرة السياسات الزراعية على التحكم في المتغيرات المذكورة، ولاسيما ما يرتبط بالهطول المطري، وتواضع المقدرة على التوسع في الإرواء التكميلي[11]، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وضعف المستوى الثقافي للمزارع العربي وغياب منظومة الإرشاد الزراعي، أما الثاني فهو العامل السياسي إذ تسعى بعض الحكومات إلى الحصول على العملات الصعبة من خلال التأكيد على الإنتاج التجاري، لأن صفوة هذا الإنتاج يتم تصديرها ليستورد مكانها نوعية رديئة وتعتبر الزراعة فيما عدا ذلك معاشا سواء كانت كثيفة أو تقليدية[12]، وكل ما سبق بالإضافة إلى الفجوة التقنية أدى

إلى ضعف الإنتاجية في كثير من محاصيل مجموعة الحبوب مقارنة بنظيراتها العالمية.

الجدول 3: تطور مستوى الإنتاج النباتي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف طن

المجموعات السلعية	2000	2004	2008	2010	2012	2014
مجموعة الحبوب	37606	49092	55664	50900	51016	53736
البقوليات	1255	1345	1423	11630.8	1352	1473.7
الخضر	39164	43994	50607	55020.5	53401	54166.4
الفاكهة	27367	28471	30822	32107.6	33105	38928.8
السكر (المكرر)	22897	25045	25252	23285	23111	24440.7
الزيوت النباتية	2927	5869	6116	2067.8	7820	8652.5

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

يحتل القمح المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على المستوى العربي ويشكل إنتاجه ما نسبته 46.8% من إجمالي إنتاج الحبوب، ويشكل إنتاج القمح العربي ما يمثل 4.2% من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ 718.5 مليون طن سنة 2014[13]، ويتركز إنتاج القمح في الوطن العربي بشكل رئيسي في كل من مصر والمغرب والعراق بالإضافة إلى الجزائر وتونس إذ تساهم هذه الدول الخمس بنحو 88.6% من إنتاج القمح في الوطن العربي

الشكل 2: مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح لسنة 2014

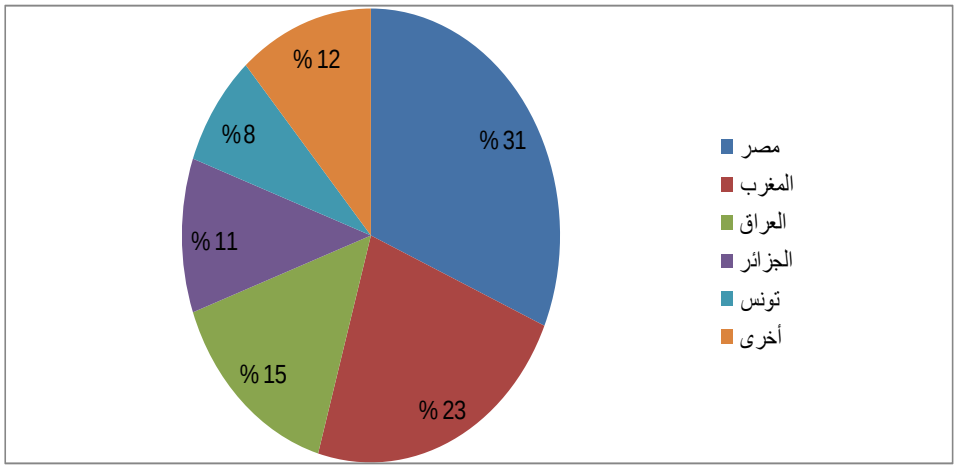

2- إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية:

تشكل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدرا مهما للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي تقدر فيه أعداد الثروة الحيوانية في عام 2014 بنحو 345.5 مليون رأس، وفي هذا الصدد البيانات تشير إلى تطور ملحوظ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014، إذ ارتفع انتاج اللحوم البيضاء والحمراء بنسبة 82.2% و29.2% بين سنتي 2000 و2014 على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فقد سجل انتاج الحليب ومشتقاته ارتفاعا بنسبة 40.22% خلال نفس الفترة، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هام من عناصر الأمن الغذائي، وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الوطن العربي.

الجدول 4: تطور مستوى الإنتاج النباتي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف طن

المجموعات السلعية	2000	2004	2008	2010	2012	2014
لحوم حمراء	3923	3896	4274	4800	4900	5068
لحوم بيضاء	2438	2869	2802	3600	3705	4442
الأسماك	3062	3840	3612.5	4200	4185.2	4385
البيض	1118	1397	1367	1600	1804	2057
الألبان ومنتجاتها	19307	22166	25828	27300	26148	27073

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

إن ما يميز الثروة الحيوانية في الوطن العربي أنها تربى في النظام الرعوي التقليدي ذي الإنتاجية المتدنية من اللحوم والألبان، والذي تنخفض فيه الكفاءة التسويقية للحيوانات الحية ومنتجاتها، ويزداد فيه الضغط على المراعي الطبيعية بسبب قلة السحوبات السنوية.، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف النظم التسويقية، وغياب جمعيات المربين والمسوقين، وضعف البنيات اللازمة لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها ، هذا بالإضافة إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وعدم ارتباطهم بالأسواق.[14]

وتعتبر الثروة السمكية من السلع التصديرية الأساسية في الوطن العربي، حيث تساهم المزارع السمكية بنحو 26% من الإنتاج السمكي العربي. وتبذل الدول العربية جهودا جادة لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإستزراع السمكي وهو ما مكن من تطور الإنتاج السمكي والذي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 حيث ارتفع من حوالي 3 مليون طن سنة 2000 إلى حوالي 4.38 مليون طن سنة 2014. وقد انعكست زيادة الإنتاج في تحقيق فوائض تصديرية من الأسماك. وتتوفر فرص كبيرة للاستثمار السمكي، يمكن أن تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذا توفرت وسائل الصيد الحديثة وخدمات التصنيع و التسويق المتطورة.

3-الميزان التجاري الفلاحي:

تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء، وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات، والجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2014:

الجدول 5: تطور الصادرات والواردات الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2004	2008	2010	2012	2014
الصادرات الغذائية (مليون دولار)	3690	6923	12377	15614	16465	17524
نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات(%)	1.68	1.71	1.16	1.71	1.24	1.62
الواردات الغذائية(مليون دولار)	18531	23968	53458	55978	64977	72626
نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات(%)	8.55	8.30	7.94	8.45	7.98	8.24

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

إن حجم الواردات الغذائية أخذ اتجاها متزايدا من سنة لأخرى، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج حيث عرفت فاتورة الواردات الغذائية تطورا كبيرا حيث انتقلت من مستوى 18.53 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 72.62 مليون دولار سنة 2014 وهو ا يمثل متوسط زيادة سنوية تقدر بـ**9.53%**، إذ يمكن القول أن الكثير من السلع الغذائية الأساسية، أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة، والتي تتمثل أهمها في الحبوب بمختلف أصنافها حيث قدرت قيمة الواردات لهذه المنتوجات حوالي 26.144 مليار دولار سنة 2013 وهو ما يمثل 39.38**%** من إجمالي الواردات الغذائية، والحليب ومشتقاته بـ6.144 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 9.25**%**، هذا ما جعل الوطن العربي في السنوات الأخيرة من أكبر مستوردي الحبوب في العالم.

إن تطور الصادرات الغذائية في الوطن العربي لم يكن بمستوى الواردات الغذائية، حيث أن مساهمة الصادرات الغذائية ضمن إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 2**%**، وذلك رغم ارتفاع قيمتها التي انتقلت من مستوى 3.69 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 17.52مليار دولار سنة 2014، وتعكس القيمة والنسبة المنخفضة للصادرات الغذائية عن عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع لغذائية المصدرة في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية، وذات قيمة مضافة ضعيفة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن زيادة العجز في الميزان السلعي للوطن العربي تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي، وحيث لا تغطي قيمة الصادرات الغذائية قيمة الواردات منها، فإن حجم المشكلة سيتفاقم مع مرور الزمن،

والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض البلد إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء.

4-معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

تعكس معدلات الاكتفاء الذاتي أو ما تسمى (مؤشرات أداء سياسات الأمن الغذائي) قدرة قاعدة الموارد الزراعية على إنتاج السلع الغذائية في المدى الطويل، غير أنه لم يعد لبعض هذه المؤشرات مثل «**الاكتفاء الذاتي**» أهمية قصوى في ظل الانفتاح الاقتصادي، في إطار مفاهيم الميزة النسبية والكفاءة التنافسية في إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي والعالمي[15]..، لأن المغالاة في تعظيم قيمة هذا المؤشر"**الاكتفاء الذاتي**" يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وفقا لتكاليف فرصتها البديلة، في عصر استهدفت سياساته العقلانية المؤدية إلى الكفاءة التنافسية في إطار اقتصاديات العولمة، وتعظيم عوائد عناصر الإنتاج الزراعي بالاعتماد على سياسات التجارة الخارجية للسلع المشار إليها، ونظرا إلى غياب مزايا السوق في هذه الاقتصاديات، فإن بعض البلدان العربية اتجهت نحو تعظيم اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية تحوطا من الصدمات المتوقعة محليا مثل الحصار الاقتصادي وحالات الجفاف، أو خارجيا مثل السلوكيات الاقتصادية للسوق العالمية غير التنافسية، ومتضمنات التكتلات الاقتصادية والإقليمية[16]. وبذلك يعكس هذا المعيار على الصعيد الوطني مدى قدرة قاعدة مواردها الزراعية على توفير الغذاء محليا، لاسيما في حالة التصدي للصدمات السعرية والبيئية التي تواجه الغذاء. والجدول التالي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2014.

الجدول6: معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي للفترة 2000-2014

الوحدة:%

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 2000-2006	2008	2010	2014*
مجموعة الحبوب	53.09	52.45	44.55	49.5
البقوليات	61.58	59.64	58.83	65.2
لخضر	100.42	102.56	102.31	113.1
الفاكهة	96.25	98.99	97.62	107.9
السكر (المكرر)	32.24	29.21	30.97	35.7

الزيوت النباتية	32.52	31.18	33.21	35.1
لحوم حمراء	87.32	83.42	83.30	81
لحوم بيضاء	76.67	66.31	67.12	73.1
الأسماك	102.56	105.98	102.05	102.2
البيض	96.16	95.23	94.94	97.5
الألبان ومنتجاتها	69.76	75.69	80.96	82.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، 2009، 2011، 2012. * المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص29.

يمكن تصنيف السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية إلى أربع مجموعات حسب معدلات الاكتفاء التي حققتها ، وتضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاءً وفائضاً للتصدير وهي الخضروات، والفواكه، والأسماك بمعدلات بلغت 113.3**%**، 107.9**%** و102.2**%**على التوالي سنة 2014**.** وتشمل المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البيض، واللحوم الحمراء والبيضاء، والألبان بمعدلات بلغت حوالي 97.5**%**، 81**%** و73.1**%** و82.2**%** على التوالي خلال سنة 2014**.** وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة وهي البقوليات بمعدلات بلغت مقاديرها 65.2**%.** أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفائها متدنية وتشكل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب (في مقدمها الشعير والقمح)، والسكر، والزيوت لنباتية حيث بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي فيها 49.5**%**و35.7**%**، و31.5**%**، على التوالي.

5-تطور قيمة الفجوة الغذائية والتوقعات المستقبلية:

تعني الفجوة الغذائية بفجوة السلع الغذائية الرئيسية المستوردة من خارج الوطن العربي ويتم حسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية وما هو متاح منها للاستهلاك، ولقد شهدت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية للدول العربية ارتفاعا من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 36.72 مليار دولار سنتي 2000 و2014، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 6.68**%.**

الشكل 3: تطور قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية خلال الفترة 2000-2014

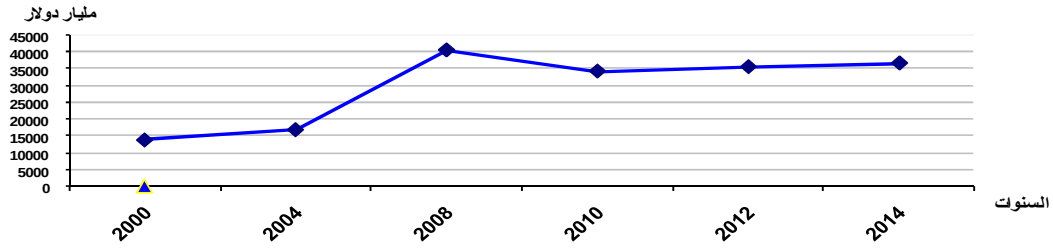

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

وبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 45**%** من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 65.7**%** عام 2014، ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة حيث يمثل وحده أكثر من 42% من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي 27.6% من إجمالي الفجوة الغذائية لعام 2014، ويليها لأرز و الشعير بحوالي 11.7% وحوالي 11.8 % من قيمة الفجوة على الترتيب لنفس العام.

كما بلغت مساهمة السكر والزيوت النباتية 7.1% و 13.1% على التوالي، في حين ساهمت اللحوم بحوا لي 21.7% من قيمة الفجوة، وقد سجلت الفواكه والبطاطس نسب عالية من الاكتفاء بينما حققت مجموعتا الخضروات والأسماك فائضاً تجارياً.

الشكل 4: مساهمة المجموعات السلعية في قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية سنة 2014.

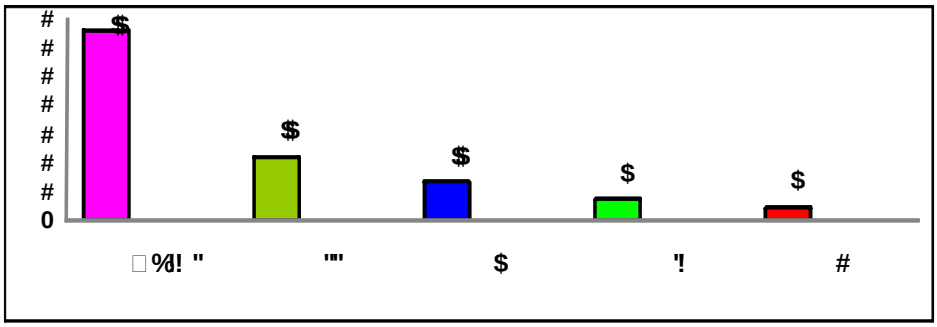

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص28.

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال الثاني من القرن الحالي، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو. أما في الدول العربية، فإن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، وإذا استمرت معدلات الزيادة هذه، فإن الفجوة قد تصل إلى معدلات مرتفعة. ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8 مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000 ، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005، وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت حوالي 36.72 مليار دولار عام 2014 وازدادت بنحو 90.27% في عام 2014 مقارنة بعام 2005. وتظهرهذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 2.67% خلال 1990-2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي قدره 6.68 %خلال الفترة 2000-2014، وبافتراض أن زيادة الفجوة ستكون بحدود 5% سنوياً (بتأثير الزيادة السكانية وزيادة الأسعار معاً)، فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 53.42 مليار دولار في عام 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ولتقليص هذه الفجوة المتوقعة فإن الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى في معدلات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، إضافة إلى التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية.

وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها. وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية. ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمّل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.[17]

ثالثا: سياسات تعزيز الأمن الغذائي العربي.

يعد الأمن الغذائي العربي أحد أهم المكونات الرئيسية للأمن الاستراتجي العربي، إذ تتلخص مشكلة الأمن الغذائي العربي في عدم الاطمئنان إلى استمرار توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي العربي، أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة، وذلك بصرف النظر عن افتقار مستوى التغذية الحالي إلى بعض أنواع وكميات الغذاء الضرورية، كالبروتينات الحيوانية وغيرها من الأغذية الوافية[18]. وتكمن خطورة الوضع الغذائي في الوطن العربي، حين نرى أن الدول العربية لا تستورد مواد غذائية يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الفواكه والخضروات، وإنما تستورد مواد غذائية أساسية تدخل في صلب الأمن الغذائي لسكانها. وتشمل المواد التي تستوردها،القمح، اللحوم، الحليب ومشتقاته، وهي تشكل المواد الأساسية في نمو الإنسان.

مما سبق يتبين أنه لابد للدول العربية من إعادة النظر في خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لكي تضمن أمنها الغذائي وتحقق الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الزراعية والغذائية، وذلك من خلال إتباع جملة من السياسات والبرامج التي يمكن أن تقلص الفجوة الغذائية العربية وترفع نسبة الاكتفاء الغذائي من السلع الغذائية ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1-تمويل الاستثمار الزراعي؛ بالرغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية بالمنطقة العربية، إلا أن القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية لم يحظ بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف مستوى الاستثمارات الموجهة إليه سنويًا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة، وعدم وجود مؤسسة عربية متخصصة في تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة القروض الزراعية لاثنتي عشرة دولة عربية بلغ 7.3 مليار دولار فقط في عام 2012 مقارنة بنحو 7.0 مليار دولار تقريبًا في 2010، ويمثل الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية حوالي 88 % من جملة الإقراض، في حين تتأتى النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف. وتوزعت القروض في 2012 م إلى آجال ثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة بنسب 66.9% و 26.6% و 6.5% على التوالي[19]. وهذا ما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تطوير نظم الاستثمار وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي وما يتطلبه ذلك من استحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية.

2-تحديث البنية التحتية الزراعية؛ تتضافر مجموعة من العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تبرر التركيز على تطوير إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية باعتبارها المصدر الأكثر

أهمية وديمومة لزيادة الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر إيجابا بتطبيق التقنية الحديثة المتطورة من خلال استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطور. كما يؤدي تحسين المدخلات الزراعية إلى زيادة مردود وحدة المساحة، بتكلفة أقل من تكلفة التوسع الأفقي، فضلاً عن أن زيادة غلة المحاصيل يعني تخفيضاً في تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين دخل المزارع وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية في الأسواق الخارجية. كما أن تطوير الإنتاجية من خلال زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأقرب منالاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، وهو ما يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين على الاستثمارات الكبيرة، وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة كما هو الحال في التوسع الأفقي في المناطق الجديدة المستصلحة.[20]

3- سياسة التصنيع الغذائي؛ تهدف السياسة الاقتصادية في معظم الدول العربية في مجال التصنيع الغذائي إلى امتصاص الفوائض من المنتجات الزراعية، في حين أن الصناعات الزراعية الغذائية يمكن أن تقوم بدور كبير في المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وضمان أسواق دائمة لها، وإشباع السوق الداخلية بالمنتجات الغذائية المصنعة، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الزراعة، لذلك يجب أن توضح سياسة زراعية تهدف إلى إنتاج بعض المنتجات الزراعية من أجل تصنيعها، وليس الهدف تصنيع الفائض، وعند القيام بعمليات التصنيع في الدول العربية يجب مراعاة عدة عوامل لجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.[21]

4- تفعيل كفاءة البحوث الزراعية ؛ يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها. وتدل النتائج التطبيقية لأبحاث مراكز البحوث الدولية والإقليمية مثل المركز الدولي (ايكاردا) والمركز العربي (أكساد) أن عائد الاستثمار في البحوث الزراعية التقنية يتراوح بين 35% و 65% سنوياً.[22]

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال التقنية أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها، تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، وتقنيات المكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية، وتقنيات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك، بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. ومع ذلك فإنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت، مما يؤكد أن التوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي، واستخدامات التقنية

الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل والأكفأ لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتطوير نوعيتها وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية. كما تعتبر تقنية التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية والحيوانية الكثيرة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

5-تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين؛ تتسم الزراعة العربية بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة والتي غالبا ما يفتقر أصحابها إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل، والإرشاد الزراعي، والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم بما يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه، وذلك من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام، وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين.[23]

6-ضمان سلامة الأغذية؛ لقد أبدى كل من المستهلكين والحكومات اهتماما متزايد بسلامة الغذاء، وفي هذا الصدد فإن أنظمة مراقبة الغذاء في أغلب الدول العربية بعيدة عن المستوى الأمثل. فالعديد من هذه الدول لا تمتلك بعدا تشريعيا شاملا وذاتي التضمن يمكن أن يستجيب لمتطلبات سلامة الغذاء. وقد بدأت بعض الدول مع المساعدة التقنية من منظمة الأغذية والزراعة بتحديث تشريعات الغذاء، وذلك بوضع مسودة وتشكيل قانون أساسي للغذاء، ومجموعة أنظمة للغذاء مبنية على أعمال مفوضية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لقوانين الأغذية ومنها الأردن والإمارات ومصر. إلا أن هذه الدول مازالت بحاجة لتعزيز قدراتها الوطنية سعيا لتحديث البنية التحتية لمراقبة الأغذية، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات المخبرية لمواجهة التهديدات المنبثقة عن مخاطر التلوث الكيميائي، والميكروبي، وبحاجة إلى وضع تشريعات تستجيب لمتطلبات المدونات واتفاقيات منظمة الصحة بما فيها جودة وسلامة الغذاء[24].

7-توجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية، وتحسين أنظمة الري والصرف، ومكننة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة، مما يحقق فوائد للدول العربية صاحبة رأس المال ويؤمن تمويل المشاريع الزراعية للبلدان العربية الفقيرة ويمتن التنسيق الاقتصادي والتكامل بين أقطار الدول العربية بالإضافة إلى أن هذه المشاريع تحقق مصلحة كافة الأطراف.

8-ردا على التهديدات المستمرة من قبل الاحتكارات والكارتلات العالمية التي تتحكم في أسواق المنتجات الزراعية وخاصة ما يتعلق بالأسعار لا بد للدول العربية من التكتل والتنسيق

فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة ما يتعلق بالحبوب والقمح. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين مخزون استراتجي من هذه السلع تحقيقا لسياسة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

9-تطوير العمل العربي المشترك والمشاريع العربية المشتركة في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الزراعية بين الدول العربية، وتقديم كافة التسهيلات والدراسات بينها للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الزراعية العربية، ويطالب اتحاد الغرف العربية بإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، وتوفير مناخ استثماري مناسب لجلب المستثمرين العرب، وذلك بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للعديد من مشاريع التنمية الزراعية وتحسين شروط وقوانين الاستثمار، والعمل على مساعدة المستثمرين العرب في توفير شريك محلي في الدولة المضيفة، وحرية التنقل والتصدير وتوفر الفرص الاستثمارية[25].

10- إقامة نظام للمعلومات يسمح بانتقال المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والآفات الزراعية والتعليمات

والإرشادات في الأوقات المناسبة.

خاتمة:

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لسد فجوة الغذاء، إلا أن الأمن الغذائي لا يزال يشكل تحديا ملموسا وقاسيا رغم توفر كل الإمكانيات لتحقيقه، فمن خلال تحليلنا لواقع الأمن الغذائي للوطن العربي خلال الفترة 2014/2000 تبين لنا أن الفجوة الغذائية ما فتئت تتفاقم إذ بلغت 36.7 مليار دولار سنة 2014، وقادته إلى الاعتماد بشكل كبير على الخارج لاسيما في مجال الحبوب لسد هذه الفجوة. ومن هنا تصاعدت التحذيرات من عدم قدرة الدول العربية على ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء بإمدادات منتظمة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال توفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد الاحتياجات من الغذاء. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمّل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. من هنا بات لزاما على الدول العربية من إعادة النظر في خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لكي تضمن أمنها الغذائي وتحقق الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الزراعية والغذائية، وذلك من خلال تبني إستراتجية زراعية جديدة تقوم على تحديث البنية التحتية الزراعية وتفعيل سياسة التصنيع الغذائي من خلال التحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وتوجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية، فضلا عن تطوير العمل العربي المشترك والمشاريع العربية المشتركة في قطاع الزراعة.

انطلاقا مما سبق ومن أجل تقليص الفجوة الغذائية وتفعيل الأمن غذائي بكل أبعاده يمكن تقديم **الاقتراحات التالية:**

-ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي، وتوفير التمويل الضروري بمراكز البحوث الزراعية ودعمها.

-الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها في القطاع الزراعي للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العملية.

- تطوير عمل القطاع المصرفي وتعزيز دوره في عملية التنمية، بحيث يعتمد سياسات نقدية أكثر مرونة، ويعمل على امتداد دور المصارف للمساهمة في المشاريع الزراعية المجدية اقتصاديا.

- دعم التجارة البينية للمنتجات الغذائية العربية، وتشجيعها ووضع أفضلية لها على غيرها من المنتجات الزراعية العالمية.

- تحسين الممارسات الزراعية كالإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة وتخفيض خسائر ما بعد حصاد المحاصيل من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين.

- إنشاء بنك لدعم الفقراء (بنك الفقراء) كما حصل في مناطق من العالم لتثبيت السكان في أراضيهم وتوجيههم نحو الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من صناعات غذائية.

- تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية أو الخارجية غير العربية، وذلك من خلال إزالة القيود والعراقيل أمام انسيابية الصادرات والواردات الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنسيق السياسات المتعلقة بالصحة النباتية والبيطرية، وقواعد المنشأة والمقاييس والمواصفات للسلع الزراعية والتشريعات الحاكمة لانتقال السلع الغذائية، سواء على الصعيد العربي البيني أو على الصعيد غير العربي.

- تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج تطوير إنتاج الغذاء، سواء من حيث تمويل الغذاء وتسويقه أو من حيث توفير المستلزمات الزراعية، والمساهمة في عمليات الإنتاج، والسعي نحو وضع أسس وتشريعات محفزة.

- العمل على إيجاد إستراتجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية وتنفيذ مخزون قومي استراتجي من السلع الغذائية الرئيسية.

- إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، يكون قادرا على تمويل الحكومات العربية لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية والفلاحية.

الهوامش:

[1] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الأمن الغذائي العربي، المجلد5 ، العدد الأول، القاهرة، 1997 ، ص21 .

[2] مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، ورقلة، العدد5، 2007، ص15

[3] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص270

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 ، ص216

[5] كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ، لبنان، 1989، ص325.

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما، 2010 ، ص08 .

[7] عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002، ص03.

[8] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري 1998 ، ص98

[9] قوريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص6.

[10] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي2014 ، ص10.

[11] سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، 2011، ص 19.

[12] كفاح عباس رمضان الحمداني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي (2007/2000)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (العراق)، 2008،ص 190.

[13] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص6.

[14] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي2014 ، ص10.

[15] سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره ، ص22.

[16] سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 123.

[17] صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص70

[18] ابراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص71.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2012، ص42. [19]

[20] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص188.

[21] محمد عبد السلام السيد، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثاقة والفنون، الكويت، العدد 50، 1999، ص348.

[22] التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2008، ص189.

[23]بودري شريف، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص10.

[24] **FAO**. 2002. The State of Food and Agriculture- Agriculture and Global Public Goods- Ten Year after the Earth Summit. Rome, Italy, p42.

[25] أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتجية والأمن الوطني، العدد3، ماي 2009، ص138